A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/18/ 7
الأصل: الإنجليزية
التاريخ: 23 أبريل 2026

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

**الدورة الثامنة عشرة**
**جنيف، 2-4 يوني, 2026**

# استطلاع حول استهلاك المحتوى غير القانوني والوعي بحقوق النشر في جمهورية كوريا

*مساهمة أعدتها السيدة سيونوو بارك، أخصائية سياسات، قسم سياسات حقوق النشر، مكتب سياسات حقوق النشر، مكتب الصناعات الثقافية والإعلامية، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، سيجونغ، جمهورية كوريا*[*]

**ملخص**

تقدم هذه المساهمة نتائج مسح سنوي أُجري في جمهورية كوريا حول استخدام المحتوى غير القانوني والوعي بحقوق النشر، أجرته الوكالة الكورية لحماية حقوق النشر (KCOPA). وقد شمل المسح حوالي 24,000 فرد تتراوح أعمارهم بين 13 و69 عامًا فيما يتعلق بست فئات من المحتوى. وأشارت الدراسة إلى أن استخدام المحتوى غير القانوني بشكل عام قد انخفض انخفاضًا طفيفًا إلى 19.1 في المائة في عام 2024، حيث سجلت الأفلام والألعاب أعلى معدلات الانتهاك. وتسلط الدراسة الضوء على أساليب القرصنة المتطورة، بما في ذلك زيادة استخدام مواقع البث المباشر ومواقع نشر النسخ المقلدة، وانخفاض استخدام شبكات P2P/التورنت التقليدية. وتشمل الاستجابة المتعددة الأوجه من قبل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة الكشف القائم على الذكاء الاصطناعي، وفرق المراقبة الشاملة، والتعاون الدولي (مثل التعاون مع الإنتربول في مشروع I-SOP)، وحملات توعية الجمهور مثل "حماية حقوق النشر، الآن". وقد عززت هذه الجهود الوعي العام بحقوق النشر، وبالتالي عززت التزام البلاد بتقوية إنفاذ حقوق النشر. كما تسلط المساهمة الضوء على التعديلات التي أدخلت على قانون حقوق النشر، والتي تهدف إلى جعل الإنفاذ أكثر صرامة. وتشمل هذه التعديلات تدابير طارئة لحجب الوصول، ونصاً يقضي بدفع تعويضات مضاعفة خمس مرات في حالات الانتهاك المتعمد.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة العامة أو الدول الأعضاء في الويبو.

## أولا. مقدمة

1. تقوم وزارة الثقافة والرياضة والسياحة (MCST) في جمهورية كوريا كل عام بإجراء استطلاعات حول استهلاك الكوريين للمحتوى غير القانوني ومستوى الوعي العام بحماية حقوق النشر. وتضطلع الوكالة الكورية لحماية حقوق النشر (KCOPA) بإجراء هذه الاستطلاعات، التي توفر بيانات إحصائية أساسية لوضع السياسات الوطنية لحماية حقوق النشر. وتُنشر النتائج في التقرير السنوي لحماية حقوق النشر. وتتضمن أحدث نسخة من التقرير النتائج الصادرة في عام 2025 وتستعرض الأنشطة الرئيسية التي قامت بها الوزارة في مجال إنفاذ القانون. كما توضح التقرير أحدث التعديلات التي أُدخلت على قانون حقوق النشر في البلاد، والتي تهدف إلى تعزيز إنفاذ حقوق النشر. وتشمل هذه التعديلات اعتماد تدابير طارئة لحجب الوصول، وزيادة التعويضات العقابية، وتشديد العقوبات الجنائية.

## ثانيا. استهلاك النسخ غير القانونية في عام 2024

2. أجرت KCOPA استطلاعاً شمل 24,000 فرد تتراوح أعمارهم بين 13 و69 عاماً في جميع أنحاء جمهورية كوريا فيما يتعلق بست فئات من المحتوى: الموسيقى، والأفلام، والبث، والنشر، والألعاب، والرسوم المتحركة على الإنترنت. يُجرى هذا الاستطلاع سنويًا منذ عام 2009، مع إدخال العديد من التحسينات المنهجية على مر السنين. وتستخدم المنهجية الحالية، المعمول بها منذ عام 2019، بيانات الاستطلاع لقياس إجمالي استهلاك المحتوى (القانوني وغير القانوني) من أجل حساب وتحليل حجم ومعدل الاستهلاك غير القانوني (أي الاستهلاك غير القانوني كنسبة من إجمالي الاستهلاك ).

3. في عام 2024، بلغ المعدل الإجمالي لاستهلاك المحتوى غير القانوني 19.1 في المائة، وهو انخفاض طفيف عن 19.5 في المائة في عام 2022 و19.2 في المائة في عام 2023، ومواصلة للاتجاه النزولي من 22 في المائة في عام 2019. وكان السبب الأكثر تكراراً للاستهلاك غير القانوني هو "لأنه مجاني أو رخيص جداً" (29.1 في المائة من المستجيبين).

4. حسب فئة المحتوى، سجلت الأفلام أعلى معدل للاستهلاك غير القانوني (22.6 في المائة)، تليها الألعاب (22.5 في المائة)، ثم البث (21.1 في المائة)، والرسوم المتحركة على الإنترنت (20 في المائة)، والموسيقى (18.7 في المائة)، والنشر (14.1 في المائة).

5. والجدير بالذكر أن 56.3 في المائة من المستجيبين الذين سبق لهم الوصول إلى محتوى غير قانوني أفادوا إما بأنهم توقفوا عن استخدام المواقع المجانية أو أنهم تحولوا إلى منصات المحتوى القانوني (المرخص) بعد تنفيذ تدابير مثل حجب الوصول إلى المواقع غير القانونية.

6. في قطاع الموسيقى، ارتفع معدل الاستهلاك غير القانوني منذ عام 2021 (17.3 في المائة) إلى 18.7 في المائة. ومع ذلك، انخفضت نسبة الأفراد الذين لديهم خبرة سابقة في استهلاك الموسيقى غير القانونية بشكل كبير، من 39 في المائة في عام 2020 إلى 21.5 في المائة في عام 2024، مما يشير إلى أن عددًا قليلاً فقط من المستخدمين مسؤولون عن الانتهاكات المتكررة. وقد انخفض استخدام منصات التخزين السحابي/النقل من نظير إلى نظير (P2P) ومنصات التورنت غير التابعة بشكل مطرد (التخزين السحابي/P2P: من 17 في المائة في عام 2020 إلى 5 في المائة في عام 2024؛ التورنت: من 8 في المائة إلى 2.7 في المائة في الفترة نفسها)، مما يعكس تحولاً من خدمات التنزيل إلى خدمات البث.

7. في قطاع الأفلام، انخفض استهلاك المحتوى القانوني وغير القانوني على حد سواء انخفاضاً مطرداً، مما يشير إلى تراجع عام في صناعة السينما. وتشكل مواقع روابط البث غير القانونية (21.7 في المائة) ومنصات الفيديو (28.6 في المائة) ما نسبته 49.3 في المائة من استهلاك الأفلام غير القانوني، مما يدل على حدوث تغيير في طريقة استهلاك المستخدمين لمحتوى الفيديو. علاوة على ذلك، لا تزال الأساليب التقليدية للقرصنة، مثل خدمات التخزين السحابي غير التابعة/P2P (8.5 في المائة) والتورنت (13.1 في المائة)، تمثل 21.6 في المائة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى توخي الحذر المستمر.

8. وفيما يتعلق بالبث، تراجع استهلاك المحتوى القانوني وغير القانوني منذ عام 2021. وكان استهلاك المحتوى الإذاعي غير القانوني يتم بشكل رئيسي عبر لوحات الإعلانات (منصة إلكترونية يمكن للمستخدمين من خلالها إنشاء ومشاركة وتبادل المحتوى أو المعلومات)، بنسبة 26.5 في المائة، ومواقع البث غير القانونية (20.3 في المائة)، ومنصات خدمات التواصل الاجتماعي غير المرخصة (19.6 في المائة). ومن المثير للاهتمام أن الاستهلاك غير القانوني عبر خدمات التخزين السحابي/P2P والتورنت زاد من عام 2020 إلى عام 2024 (خدمات التخزين السحابي/P2P: من 14.8 في المائة إلى 17.4 في المائة؛ التورنت: من 11.3 في المائة إلى 14.1 في المائة)، مما يشير إلى أن العديد من قنوات التوزيع غير القانونية لا تزال تعمل. ومع ذلك، انخفض معدل الاستهلاك الإجمالي للبث غير القانوني عبر الإنترنت انخفاضاً حاداً منذ عام 2022، وربما يرجع ذلك إلى ظهور أنماط مشاهدة الحلقات الكاملة دفعة واحدة التي لا تشملها طرق التتبع الحالية.

9. في مجال النشر، ارتفع استهلاك المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت منذ عام 2022، في حين انخفض استهلاكه خارج الإنترنت. وارتفعت حصة النشر غير القانوني عبر مواقع النشر المقلدة[2] بشكل ملحوظ من 16.8 في المائة إلى 21.5 في المائة على أساس سنوي. ومع ذلك، يمكن تفسير هذا الاتجاه على أنه دليل على أن قطاع النشر ينتقل بثبات إلى التنسيقات الرقمية، وهو ما يمثل تطوراً إيجابياً وضرورياً لتوسيع نطاق الوصول، وتعزيز الابتكار، وضمان النمو طويل الأجل للقطاع. ومع ذلك، لا يزال الاستهلاك غير القانوني خارج الإنترنت (خدمات النسخ والطباعة والتجليد) يمثل 24.3 في المائة، مما يشير إلى الحاجة إلى استراتيجيات مخصصة لحماية حقوق النشر لهذا القطاع.

10. في مجال الألعاب، انخفض معدل الاستهلاك غير القانوني بشكل مطرد من 26.2 في المائة في عام 2022 إلى 22.5 في المائة في عام 2024. ومن السمات الفريدة لهذا القطاع استخدام الخوادم الخاصة غير المرخصة، التي شكلت باستمرار أكثر من 10 في المائة من الاستهلاك غير القانوني منذ عام 2020. في عام 2024، جاء 37.5 في المائة من استهلاك محتوى الألعاب غير القانوني من خدمات التخزين السحابي/P2P غير التابعة (23 في المائة) والتورنت (14.5 في المائة). ويشير ذلك إلى الحاجة إلى استمرار إنفاذ القانون ضد الخوادم الخاصة، وخدمات التخزين السحابي/P2P، والتوزيع القائم على التورنت.

11. أُدرجت "الويب تون" في الاستطلاع اعتبارًا من عام 2022. وقد تزايد الاستهلاك القانوني بشكل مطرد، في حين انخفض الاستهلاك غير القانوني انخفاضًا طفيفًا. ولا تزال مواقع النشر المقلدة القناة الأكثر شيوعًا للتوزيع غير القانوني، حيث بلغت نسبتها 43.7 في المائة في عام 2024، في زيادة كبيرة عن نسبة 20.2 في المائة المسجلة في عام 2022. احتلت منصات الفيديو المرتبة الثانية (25.2 في المائة)، ربما متأثرة بالشعبية المتزايدة لتنسيقات الفيديو القصيرة. تواصل الحكومة تنفيذ الإجراءات القانونية من خلال الإجراءات الإدارية والقضائية، مثل حجب المواقع، بالتعاون مع صناعة الويب تون.

12. تعمل وزارة الثقافة والرياضة والرياضة (MCST) واللجنة الكورية لحماية حقوق المؤلف (KCOPA) على تحديث "نظام الاستجابة الشامل للانتهاكات"، باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (AI) للكشف التلقائي والمنهجي عن تدفقات المحتوى غير القانوني لتسهيل الاستجابة لإنشاء وتوزيع النسخ غير القانونية عبر الإنترنت. ولتكملة هذا النظام الآلي وتحديد الحالات التي لا يستطيع فيها الذكاء الاصطناعي الكشف عن النسخ غير القانونية، تدير وزارة الثقافة والرياضة والرياضة (MCST) واللجنة الكورية لحماية حقوق المؤلف (KCOPA) "*فريق المراقبة المنزلية لانتهاكات حقوق النشر عبر الإنترنت*". وينتمي أعضاء الفريق إلى فئات مهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء العائدات إلى سوق العمل بعد انقطاع عن العمل، والأشخاص ذوو الدخل المنخفض. ويكمل الفريق النظام الآلي ويتيح لأعضائه كسب دخل، مما يعزز الشمولية ويقود الطريق نحو حماية أقوى لحقوق النشر.

13. من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية حقوق النشر، أطلقت وزارة الثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا (MCST) المرحلة الثانية من مشروع I-SOP، وهو مشروع تعاوني بين وكالة الشرطة الوطنية الكورية والإنتربول، ووقعت مذكرات تفاهم مع الدول المجاورة، بما في ذلك فيتنام. وقد وسعت وزارة الثقافة والرياضة والرياضة نطاق دعمها لبرنامج *"قسائم حقوق النشر المخصصة للخارج"*، الذي يوفر قسائم لشركات المحتوى المحلية والأفراد الذين يدخلون الأسواق الخارجية لتغطية التكاليف المترتبة على منع انتهاك حقوق النشر في الخارج و حل النزاعات ذات الصلة. ويهدف المشروع إلى تخفيف العبء المالي الناجم عن الدعاوى القضائية المتعلقة بحقوق النشر، مما يساعد على المدى الطويل على تعزيز آليات الانتصاف الذاتي.

## ثالثا. الوعي بحقوق النشر

14. في عام 2024، بلغ متوسط درجة الوعي العام[3] بشأن حماية حقوق النشر 3.24 من أصل 4، بزيادة طفيفة عن 3.18 في عام 2022 و3.20 في عام 2023. ويُعزى هذا الاتجاه الإيجابي إلى المستوى العالي من الوعي بين الشباب، وخاصة المراهقين والأشخاص في العشرينات من العمر، وهو ما يُعزى إلى الحملات العامة مثل "حماية حقوق النشر، الآن".

15. تهدف هذه الحملة إلى توعية الجمهور العام بحقوق النشر. وتشمل أنشطة الحملة إنتاج مقاطع فيديو ترويجية ومحتوى موجز ومقالات قصيرة، والترويج عبر المنصات الإلكترونية (مثل يوتيوب وإنستغرام)، والإعلانات في وسائل النقل العام، والحملات الميدانية في التجمعات والفعاليات الكبيرة. وتضم الحملة أكثر من 50 سفيرًا ترويجيًا مشهورًا، و50 طالبًا جامعيًا، و36 مؤسسة متخصصة في المحتوى والإعلام. وقد ساهمت أكثر من 220 مشروعاً نُفذت في إطار الحملة في زيادة الوعي العام وخلق فرص ومساحة لمناقشة عامة ديناميكية حول حماية حقوق النشر.

---

[2] مواقع إعادة النشر هي مواقع إلكترونية غير مشروعة تقدم خدمات باللغة الكورية من خوادم موجودة في الخارج.

[3] مؤشر الوعي العام هو مقياس للوعي العام بحماية حقوق النشر، ويتم قياسه باستخدام أربعة مؤشرات: أهمية حماية حقوق النشر، والمواقف تجاه النسخ غير القانوني، والتأثير المتصور للقرصنة، وقبول المسؤولية عن القرصنة. يتم تقييم كل مؤشر بثلاثة أسئلة، بإجمالي 12 سؤالاً، باستخدام مقياس من 4 نقاط.

## رابعا. تعديلات قانون حقوق النشر

16. تعكس التعديلات الأخيرة على قانون حقوق النشر في كوريا، التي أقرتها الجمعية الوطنية في 29 يناير 2026، جهود الحكومة لتعزيز إنفاذ حقوق النشر. وتشمل أبرز هذه التعديلات تدابير طارئة لحجب الوصول إلى المواقع، ونصاً يقضي بمنح تعويضات بمقدار خمسة أضعاف عن الانتهاك المتعمد لحقوق النشر، وعقوبات جنائية أشد. ومن المقرر أن تدخل التدابير الطارئة لحجب الوصول حيز التنفيذ في 11 مايو 2026. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض بنسبة 80 في المائة في الخسائر الناجمة عن التأخير في حجب الوصول.

## خامسا. الخاتمة

17. يستمر معدل استهلاك المحتوى غير القانوني في كوريا في الانخفاض، وهو نجاح يُعزى مباشرة إلى الحملات والمبادرات التي تركز على توعية الجمهور بحماية حقوق النشر. ويأتي هذا الاتجاه الإيجابي نتيجة للتعاون المستمر بين الحكومة والقطاع، والذي يشمل تحسينات مؤسسية، وتشديد الإجراءات ضد المواقع غير القانونية، وحملات توعية بحقوق النشر موجهة للجمهور العام، وتعديلات على قانون حقوق النشر. وتعتبر الحكومة صناعة المحتوى محركًا رئيسيًا للنمو الوطني وستواصل تعزيز إنفاذ حقوق النشر، مدعومة بتشريعات فعالة.

[نهاية المساهمة]